7228,9 مليوناً قيمة مرتبات الجهات الحكومية ومساهمات "التأمينات" ودعم العمالة الوطنية

وزير المالية: 9719,3 مليون دينار إيرادات السنة المالية 2010ـ2011 منها 8616,6 مليوناً "نفطية" بنسبة 89٪ والعجز الاكتواري سيقسم على 5 سنوات

مشروع الميزانية مرحلة مهمة على طريق التنمية المستدامة ونقلة نوعية لتحقيق الرغبة الأميرية السامية في تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري عالمي

توزيع المخصص لمشاريع برنامج عمل الحكومة للسنة المالية 2011/2010 على الوزارات والادارات الحكومية والهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة

	المبلغ	النسبة من اجمالي البرنامج
الوزارات والادارات الحكومية	1,682,8	٪35
الهيئات الملحقة	245,3	٪5
المؤسسات المستقلة	2,854,6	٪60
اجمالي برنامج عمل الحكومة	4,782,7	٪100

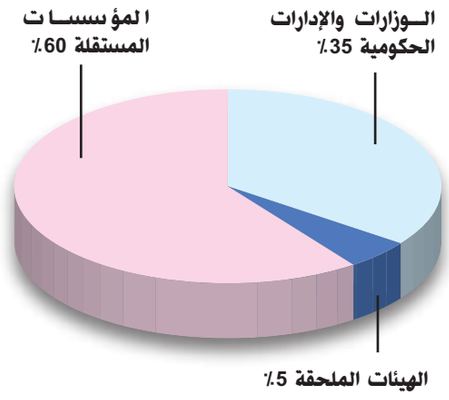

توزيع تقديرات المصروفات على مستوى الأبواب للسنة المالية 2011/2010

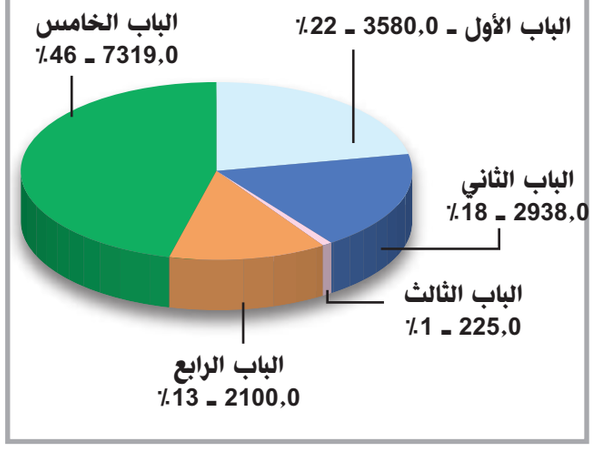

نسبة المرتبات وما في حكمها من إجمالي ميزانية السنة المالية 2011/2010:

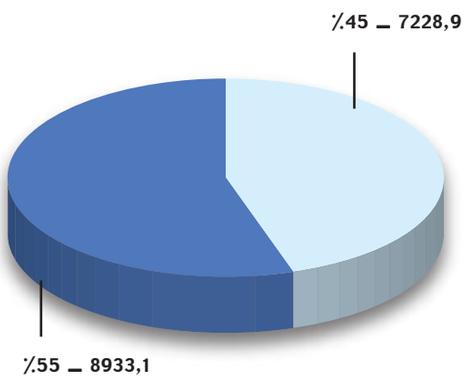

النسبة من إجمالي الميزانية	
المرتبات وما في حكمها	٪45
باقي الأبواب	٪55
اجمالي الميزانية	٪100

اكد وزير المالية مصطفى الشمالي ان مشروع ميزانية السنة المالية «2010ـ2011» يعد مرحلة مهمة على طريق التنمية المستدامة بالنظر الى المشاريع التنموية التي وردت في برنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي الثالث عشر.

واعرب الشمالي في تصريح صحافي امس عن امله أن يحقق مشروع الميزانية نقلة نوعية لتحقيق الرغبة الاميرية السامية في ان تكون الكويت مركزا ماليا وتجاريا على المستوى الاقليمي.

وقال ان الاجهزة المختصة باعداد الميزانيات العامة في وزارة المالية بذلت جهودا حثيثة في سبيل اعداد مشروع ميزانية السنة المالية «2010ـ2011» وفق مراحل متعاقبة.

واضاف ان الاجهزة المختصة قامت بإعداد واصدار التعميم رقم (1) لسنة 2009 بشأن اعداد تقديرات ميزانيات الجهات الحكومية والتعليمات والقواعد التي ينبغي اتباعها في اعدادها للسنة المالية «2010ـ2011» حيث اشتمل على احدث القواعد والنماذج لاعداد تقديرات الايرادات والمصروفات على مستوى الابواب والمجموعات والبنود والانواع.

وذكر الشمالي ان المختصين بقطاع شؤون الميزانية العامة في وزارة المالية حضروا اجتماعات لجان اعداد تقديرات مشروع ميزانية السنة المالية بجميع الوزارات والادارات الحكومية والهيئات الملحقة والمؤسسات المستقلة للوقوف على مراحل الاعداد وتوضيح وشرح التعليمات المالية التي ينبغي اتباعها.

وبين انه تمت في مرحلة لاحقة دراسة مشاريع الميزانيات التي تقدمت بها الجهات الحكومية لوزارة المالية بهدف تحقيق اقصى استفادة من الانفاق العام عبر التخصيص الامثل للمصروفات مع مراعاة دقة التقديرات وادراج الاحتياجات الفعلية للجهات الحكومية اللازمة لتحقيق اهدافها.

وحول علاقة مشروع الميزانية ببرنامج عمل الحكومة للفصل التشريعي الثالث عشر قال الشمالي ان الوزارة ابدت اهتماما كبيرا ببرنامج عمل الحكومة حيث قام قطاع شؤون الميزانية العامة بوزارة المالية بدراسة وثيقة برنامج عمل الحكومة واعادة تبويب المشاريع الواردة بها بما يتناسب مع تبويب الميزانية العامة وتم عرض الدراسة على اللجنة العليا للميزانية.

وأضاف انه بناء على نتائج دراسة برنامج عمل الحكومة صدر قرار وزير المالية رقم (64) لسنة 2009 بتاريخ 2009/11/22 بتشكيل (4) فرق عمل تحت الاشراف العام للوكيل المساعد لشؤون الميزانية العامة برئاسة مديري ادارات الميزانيات العامة المختصة وذلك لمقارنة المشاريع الواردة في برنامج عمل الحكومة بمشاريع ميزانية السنة المالية (2010 ـ 2011) الواردة من مختلف الجهات الحكومية.

وأوضح الشمالي ان فرق العمل قامت بالتنسيق مع الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية والمسؤولين في الجهات الحكومية بإدراج جميع المشاريع الواردة ببرنامج عمل الحكومة في ميزانيات الجهات الحكومية المختصة للسنة المالية (2010ـ2011).

وذكر انه بعد كل هذه الجهود من الجهات المختصة بالوزارة تم انجاز مشروع ميزانية السنة المالية (2010ـ2011) وتقديمه لمجلس الوزراء خلال اجتماعه في 24 يناير الماضي مصحوبا بالخطة السنوية التفصيلية المقدمة من الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية كما تم تقديم مشروع ميزانية السنة المالية (2010ـ2011) لمجلس الامة في الموعد الدستوري.

وفيما يخص اهم ملامح مشروع ميزانية السنة المالية (2010ـ2011) قال الشمالي ان الايرادات قدرت بحوالي 9719,3 مليون دينار منها 8616,6 مليون دينار ايرادات نفطية بواقع 89٪ من اجمالي الايرادات المتوقعة وايرادات غير نفطية قدرها 1102,7 دينار بواقع 11٪ مبينا ان الايرادات النفطية قدرت على اساس 43 دولارا أميركيا لسعر برميل النفط وحجم انتاج بمقدار 2,2 برميل.

وذكر ان العجز الاكتواري سيتم دفعه على خمس دفعات سنوية بواقع 1094,4 مليون دينار بدءا من السنة المالية (2010ـ2011) وانتهاء بالسنة المالية (2014ـ2015).

واوضح الشمالي ان تقديرات المرتبات وما في حكمها وهي المرتبات المدرجة في الباب الاول للميزانية مضافا اليها مرتبات بعض الجهات الحكومية التي تدرج في أبواب المصروفات الاخرى ومساهمات التأمينات الاجتماعية ودعم العمالة الوطنية والرعاية الاجتماعية بلغت 7228,9 مليون دينار.

مشروع الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2011/2010 (مليون دينار)

	اعتمادات 2010/2009	مشروع 2011/2010	الفرق	النسبة
أولاً: الإيرادات				
الإيرادات النفطية	6924,5	8616,6	1692,1	٪24,4
الإيرادات غير النفطية	1150,0	1102,7	ـ47,3	٪4ـ
جملة الإيرادات	8074,5	9719,3	1644,8	٪20,4
ثانياً: المصروفات والالتزامات				
10٪ من الإيرادات لاحتياطي الأجيال القادمة	807,4	971,9	164,5	٪20,4
الباب الأول ـ المرتبات	3476,0	3580,0	104,0	٪3,0
الباب الثاني ـ المستلزمات السلعية والخدمات	2355,0	2938,0	583,0	٪24,8
الباب الثالث ـ وسائل النقل والمعدات والتجهيزات	344,0	225,0	ـ119,0	٪34,6ـ
الباب الرابع ـ المشاريع الإنشائية والصيانة	1265,0	2100,0	835,0	٪66,0
الباب الخامس ـ المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية	4676,0	7319,0	2643,0	٪56,5
جملة المصروفات	12116,0	16162,0	4046,0	٪33,4
جملة المصروفات والالتزامات	12923,4	17133,9	4210,5	٪32,6
ثالثاً: العجز أو الفائض				
قبل استقطاع 10٪	ـ4041,5	ـ6442,7	ـ2401,2	٪59,4
بعد استقطاع 10٪	ـ4849,0	ـ7414,6	ـ2565,7	٪52,9

2ـ المصروفات

تقديرات المصروفات على مستوى الأبواب للسنة المالية 2011/2010

بيان	اعتمادات 2010/2009	مشروع 2011/2010	الفرق +/ـ	النسبة
الباب الأول: المرتبات	3476,0	3580,0	104,0	٪3,0
الباب الثاني: المستلزمات السلعية والخدمات	2355,0	2938,0	583,0	٪24,8Z
الباب الثالث: وسائل النقل والمعدات والتجهيزات	344,0	225,0	ـ119,0	٪34,6ـ
الباب الرابع: المشاريع الإنشائية والصيانة	1265,0	2100,0	835,0	٪66,0
الباب الخامس: المصروفات المختلفة والمدفوعات التحويلية	4676,0	7319,0	2643,0	٪56,5
جملة المصروفات	12116,0	16162,0	4046,0	٪33,4

أهم الخدمات العامة لميزانية السنة المالية 2011/2010

الخدمات الصحية

تم تخصيص مبلغ 1131,6 مليون دينار للخدمات الصحية

خدمات الكهرباء والماء

تم تخصيص مبلغ 3394,5 مليون دينار لخدمات الكهرباء والماء

أهم الخدمات العامة لميزانية السنة المالية 2011/2010

خدمات التعليم

تم تخصيص مبلغ 1923,8 مليون دينار للخدمات التعليمية

موزعة على النحو التالي	مليون دينار
وزارة التربية	1197,7
وزارة التعليم العالي	136,4
جامعة الكويت	284,3
الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب	273,4
نصيب خدمات التعليم من مشاريع وزارة الأشغال	32,0

حسينة واجد: المستثمرون الكويتيون بإمكانهم تملّك مشاريعهم في بنغلاديش بنسبة 100٪

متحف "كي لا ننسى" ذكّرني بنضال شعبنا ونهاية الاحتلال العراقي للكويت

بشرى الزين

أكدت رئيسة وزراء بنغلاديش شيخة حسينة واجد على عمق علاقات الصداقة التي تربط بلادها والكويت.

ونوهت واجد لدى زيارتها صباح امس بيت الكويت للأعمال الوطنية بما وصلت إليه هذه العلاقات من تطور وتعاون.

وذكرت واجد ان زيارتها الى بيت الكويت للأعمال الوطنية تؤكد أهمية التعاون الذي يربط البلدين الصديقين مذكرة بأن ما يحتويه البيت يجدد لديها ذكرى نضال الشعب البنغلاديشي واستقلاله في العام 1971، مشيرة الى ما يؤرخه متحف «كي لا ننسى» من ذكرى لنهاية الاحتلال العراقي الغاشم للكويت، معربة عن تمنياتها التوفيق والنجاح لهذا المعلم والقائمين عليه.

وأكدت رئيسة وزراء بنغلاديش شيخة حسينة واجد عمق العلاقات الكويتية ـ البنغلاديشية، مبينة انها متطورة في جميع المجالات وان بلادها تولي الكويت أهمية خاصة وتعتبرها شريكا في جهود التنمية.

شيخة حسينة واجد خلال جولتها داخل البيت

وعن أهم ملامح الاستثمار في بنغلاديش والتسهيلات التي يقدمونها للمستثمرين الأجانب وهل هناك قوانين تضمن للمستثمر حرية حركة رأس المال؟ ردت شيخة حسينة بالقول ان بلادها تتمتع بموقع فريد وبتجانس السكان والاستقرار السياسي الذي تحظى به بلادها من خلال النظام الديموقراطي وعدم وجود توتر داخلي او خارجي كما انها تحظى بوفرة من المداخيل الطبيعية.

وأوضحت ان سوقها المحلي ضخم واليد العاملة الماهرة متوافرة، إضافة الى ضمان إمدادات الطاقة وتوافر الدعم القانوني، لافتة الى ان السياسات الضريبية والمالية مواتية «وقبل كل شيء الحكومة ملتزمة بتعزيز الوضع بالنسبة للمستثمرين الأجانب».

وقالت شيخة حسينة ان هناك الكثير من المستثمرين الأجانب اختاروا بنغلاديش كوجهة مفضلة للاستثمار فيها نظرا الى توافر كل الإمكانات التي من شأنها ان تساهم في تحقيق المزيد من الربحية للمشاريع، إضافة الى توافر حوافز رئيسية من خلال الإعفاءات الضريبية وضريبة الدخل التي تقدم بشروط ميسرة وتسهيلات الإعفاء من الضرائب، لافتة الى ان هناك حرية مطلقة بتحويل كامل رأس المال.

وأضافت ان المستثمرين الكويتيين هم موضع ترحيب دائم في بلادها وباستطاعتهم تملك مشاريعهم بنسبة 100٪ ويحق لهم العمل بمشاريع مشتركة في مجالات مثل البناء والبنى التحتية (العقارات) وتوليد الطاقة والغاز الطبيعي والمنتجات القائمة على الغاز والأغذية المعلبة والمستحضرات الصيدلانية والمنتجات الجلدية والأثاث والسياحة والحراجة ومختلف مشاريع قطاع الخدمات مثل النقل والاتصالات والتجريف وصناعة الجوت.

وردا على سؤال هل تم تفعيل العمل في عدد من الاتفاقيات الثنائية التي أبرمت بين الجانبين؟ قالت ان بنغلاديش والكويت وقعتا عددا من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم في الكثير من المجالات.

وإذا ما كانت هناك نية لإرسال المزيد من العاملين المتدربين الى الكويت، خصوصا ان معظم العمالة الحالية غير ماهرة وهل هناك نية لإنشاء مؤسسات لتطوير القدرات الفنية للعاملين البنغلاديشيين: أعربت شيخة حسينة عن بالغ شكرها وتقديرها للكويت في هذا المجال لاستضافتها الكريمة لنحو 250 ألف مواطن بنغالي.